Distr.
GENERAL

S/1997/684
4 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والتي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، المنشأة عملا بولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بالرسالة التقرير الدوري الثاني المقدم من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو أمكن إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

../..

المرفق

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

[الأصل: بالفرنسية]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة التقرير الثاني الذي يشمل الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) المتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) اللواء أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

ضميمة

التقرير الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي وافق بموجبه على مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للعمليات المطلوبة لبلوغ هدف البعثة وهو تيسير عودة السلام والأمن عن طريق مراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي. وقد أذن المجلس، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للدول الأعضاء المشاركة في البعثة وتلك التي توفر الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم على أن يقتصر الإذن المشار إليه على فترة ثلاثة أشهر. يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة استنادا إلى التقارير المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية كل أسبوعين على الأقل.

٢ - وهذا هو التقرير الثاني الذي طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تقديمه عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧). وقد أعدت هذا التقرير اللجنة الدولية للمتابعة التي تضم ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة (بوركينا فاصو وتشاد وغابون ومالي) بالتعاون مع قيادة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي والتي تضم ضباطا كبارا يمثلون جميع الدول الأعضاء في البعثة بالإضافة إلى السنغال وتوغو.

٣ - ويتناول هذا التقرير تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

التوجيه السياسي

٤ - تخضع اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للسلطة السياسية للواء أمادو توماني توري، الرئيس السابق لجمهورية مالي ورئيس اللجنة الدولية للمتابعة والممثل الشخصي لرؤساء الدول المعنية.

٥ - واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها اللواء توري، تضم ممثلا لكل من رؤساء الدول الأربعة الأعضاء في لجنة الوساطة وخبيرا استشاريا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمستشار للجنة.

٦ - ومن ثم فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي هي الهيئة التي توجه أعمال بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي حيث أنها تتلقى مباشرة التوجيه السياسي اللازم من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون، وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

واللجنة، بصفتها هذه، هي جهاز التفاوض بين مختلف الأطراف في أزمة أفريقيا الوسطى (رئيس الجمهورية، والحكومة، والأغلبية الرئاسية، ومجموعة الأحزاب السياسية الـ ١١ المعارضة، وأحزاب المعارضة المعتدلة أو المجلس الديمقراطي لأحزاب المعارضة، والوسطيون، والمتمردون السابقون، والقوات المسلحة الموالية، والنقابات، والمجتمع المدني).

واللجنة الدولية للمتابعة، كما يشير اسمها، مسؤولة، في المقام الأول، عن المتابعة السياسية لاتفاقات بانغي.

٧ - وقد حصلت اللجنة الدولية للمتابعة على خطة عمل تتضمن البنود الهامة الأساسية في اتفاقات بانغي بوصفها جدولا زمنيا على النحو التالي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية؛

- اعتماد قانون للعفو لصالح أولئك الذين ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛

- نزع السلاح (تسليم المتمردين السابقين لأسلحتهم دون مساس بالشرف والكرامة. وقيام بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بسحب أسلحة المليشيات والسكان المدنيين)؛

- تنفيذ توصيات مجلس الدفاع؛

- حالة رؤساء الدولة السابقين؛

- وقف المراجعة البرلمانية للحسابات؛

- المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية، عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وضع قانون انتخابي، تمكين الأحزاب السياسية من استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة، وما إلى ذلك).

٨ - وتخضع بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للإشراف السامي للرئيس الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة. وتخضع اللجنة للسلطة السياسية للواء أمادو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي وضعت أولا تحت قيادة العميد أديو إدوارد نكيلي من غابون ويرأسها منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ اللواء أوغوستين مومبو موكاني من غابون أيضا يعاونه رئيس الأركان العقيد تالا نيانغ من السنغال ومستشار قانوني هو العقيد زيزنغ والا من توغو وكذلك قادة كل من الوحدات الست.

٩ - وفي أثناء الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اضطلعت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بأنشطة مكثفة بهدف إحراز تقدم في كل بند من البنود الواردة في جدولها الزمني والتي تعكس المواقف السياسية المختلفة.

حكومة الوحدة الوطنية

١٠ - في أعقاب القرار الصادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن مجموعة الأحزاب السياسية الـ ١١ المعارضة والقاضي بـ "وقف تعليق المشاركة في الحكومة" من قبل الوزراء الذين ينتمون إلى هذه المجموعة، تولى الرئيس أنج فيليكس باتاس رئاسة اجتماع مهم عقد في قصر النهضة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ وضم ممثلين لجميع الأوساط السياسية في أفريقيا الوسطى والحكومة واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وقيادة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

وعقب هذا الاجتماع، وهو الأول منذ ٨ أشهر، أصدر رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، بيانا يوم الإثنين الموافق ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أعلن فيه إعادة تشكيل "حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية"، أي عودة الحكومة التي كانت تضم وزراء المعارضة التسعة الذين خرجوا من الحكومة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٧.

وقد بدأ بذلك عهد جديد. ويُنتظر هنا بتفاؤل مشوب بالحذر أن يتاح لآلية الوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى المزيد من السبل التي تمكنها من إحراز قفزات واضحة في سبيل إحلال السلام والمصالحة الوطنية.

تنفيذ قانون العفو المتعلق بالمخالفات المرتكبة في التمرد الثالث واختلاسات الأموال العامة قيد التحقيق

١١ - صدر هذا القانون في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ وهو يطبق حاليا بدرجة كبيرة من المعقولية والتفهم. فهو لا يطبق تطبيقا أعمى فيما يتعلق بمعاقبة المواطنين الذين ظلت بحوزتهم، بصورة غير مشروعة، أسلحة قتالية بعد انقضاء مهلة الـ ١٥ يوما التي حددها القانون. وقد أظهر رئيس الدولة والسلطات السياسية المختصة حتى الآن روح المسؤولية والتعقل آخذين في الاعتبار الحالة السياسية الاستثنائية التي ينبغي تطبيق هذا القانون فيها بجميع جوانبه.

وقد أتاحت هذه المعقولية للجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التفاوض مع المتمردين السابقين وحملهم على تسليم أسلحتهم دون مساس بشرفهم وكرامتهم. وفي السياق ذاته، قام الفريق كونزالي، الوزير المفوض من وزير إدارة الإقليم، المكلف بالأمن العام ونزع السلاح، على رأس لجنة تقنية تضم في عضويتها ١٠ من الشخصيات ذات الخبرة (نواب، رؤساء أحياء، متمردين سابقين) بحملة منذ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ لتوعية السكان المدنيين وسحب الأسلحة منهم، وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة من اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

نزع السلاح

١٢ - مما لا شك فيه أن هذه المرحلة هي أدق مرحلة في عملية المصالحة الوطنية.

ومن المنتظر أن تكون هناك مرحلتان ستسمحان بالقيام بهذه العملية على نحو فعال:

(أ) مرحلة التوعية وإيجاد متطوعين؛

(ب) مرحلة التحقيقات والتدخل وتطبيق القانون.

ومرحلة إيجاد متطوعين هي فترة تمهيدية ستستغرق شهرا إلى شهرين وفقا لتطور الوضع على الأرض. وتهدف إلى توعية سكان أفريقيا الوسطى عن طريق حملة في الإذاعة والتليفزيون والصحافة المكتوبة بالإضافة إلى وضع لافتات وملصقات، في شوارع بانغي تحمل شعارات لصالح السلام، والوحدة الوطنية، والمصالحة الوطنية، ونزع السلاح.

ويحصل المواطنون الذين يسلمون أسلحتهم بأنفسهم على مكافأة من أجل تشجيع الآخرين كلهم على إعادة الأسلحة التي يحتفظون بها في السر. وينبغي التوضيح هنا أنه لا يمكن وسم هذه العملية بأنها عملية شراء أسلحة.

ومرحلة التحقيقات والتدخل وتطبيق القانون ستبدأ فورا بعد المرحلة الأولى. وسيتطلب الأمر التعاون مع المخبرين الذين يكافأون وفقا لنوعية المعلومات التي يقدمونها. وسيسمح ذلك بتحديد المواقع التي يحتمل إخفاء الأسلحة فيها.

وخلال هذه الفترة الأخيرة، يحال إلى العدالة كل شخص يضبط وفي حوزته سلاح على نحو غير مشروع. ومن ناحية أخرى، ستقوم البعثة بالتعاون مع القوات الوطنية للدفاع والأمن، بإجراء عمليات تفتيش.

١٣ - وستستمر وتكثف حملة التوعية التي بدأت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، وقامت بها اللجنة التقنية لنزع السلاح، برئاسة المقدم إيفاريست مارتيال كونزالي، الوزير المفوض لدى وزارة إدارة الإقليم، المكلف بالأمن العام ونزع السلاح، في مختلف أحياء مدينة بانغي وبين مختلف الجماعات الدينية.

وينبغي أن يلاحظ أن لقاءات هامة عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ آب/أغسطس على النحو التالي:

- الجمعة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧: أول لقاء بين رؤساء الأحياء وعناصر لجنة نزع السلاح في الحي الثامن؛

- السبت ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٧: لقاء بين المندوبين المسلمين في المسجد الكبير المركزي في بانغي في الحي الثالث، بعد التقاء الوزير كونزالي واللجنة الدولية للمتابعة بالقساوسة البروتستانت وغيرهم من المسؤولين البروتستانت في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧؛

- الاثنين ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧: اجتماع الوزير كونزالي مع مفوضي شرطة الأحياء؛

- الثلاثاء ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧: لقاء مع الأعيان، ورؤساء أحياء ومجموعات الحي الرابع؛

- الأربعاء ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧: جلسة توعية في الحي السادس حيث تم تسليم الأسلحة والذخائر؛

- الجمعة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧: لقاء مع الأعيان ورؤساء أحياء ومجموعات الحي الخامس.

١٤ - وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها حتى اليوم في مجال نزع السلاح: منذ التوقيع على اتفاق تيريف في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم الأسلحة التالية إلى البعثة:

<u>الأسلحة الثقيلة</u>

- مدافع هاون عيار ١٢٠	المسترد:	٢ مما مجموعه ٤
- مدافع هاون عيار ٨١	المسترد:	٧ مما مجموعه ١٥
- مدافع هاون عيار ٦٠	المسترد:	٩ مما مجموعه ١٩
- رشاشات عيار ١٤,٥	المسترد:	٥ مما مجموعه ٦
- رشاشات عيار ١٢,٧	المسترد:	١ مما مجموعه ٣
- مدافع من طراز 75 SR	المسترد:	٢ مما مجموعه ٢
- LRAC 73	المسترد:	٦٣ مما مجموعه ٦٧
- RPG	المسترد:	٥ مما مجموعه ١١

أي أن مجمل ما تم استرداده ٩٤ قطعة مما مجموعه ١٢٧ (أي أن نسبة الأسلحة المستردة ٧٤,٠١ في المائة)*

وعليه، ينبغي أن يلاحظ أن الأسلحة الثقيلة المستردة منذ تقديم التقرير الأول هي:

- مدافع هاون عيار ٨١	المسترد: ٣
- مدافع هاون عيار ٦٠	المسترد: ٢
- LRAC 73	المسترد: ١
- RPG 7	المسترد: ١

الأسلحة الخفيفة

- أسلحة جيب	المسترد: ٧ مما مجموعه ١١١
- مسدس رشاش	المسترد: ٢٠٩ مما مجموعه ٤٥٩
- بنادق هجومية	المسترد: ١٧٨ مما مجموعه ٤٥٩
- بنادق من طراز MAS 36-49 /56-M14+Mousq	المسترد: ٤٢٠ مما مجموعه ١ ١٨١
- رشاشات خفيفة	المسترد: ٤٥ مما مجموعه ٨٠
- رشاشات عيار ٣٠	المسترد: ١٣ مما مجموعه ١٧
كمية من الذخائر المتنوعة	

أي أن مجمل ما تم استرداده: ٨٧٢ قطعة مما مجموعه ٢٣٨٤ ٢ (أي أن نسبة الأسلحة المستردة ٣٦,٥٠ في المائة)**

توصيات هيئة الأركان في وزارة الدفاع

١٥ - سيتم الاستجابة إلى عدد كبير من مطالب المتمردين السابقين من خلال الاستفادة المسؤولة من التوصيات الـ ٢٨٢ التي قدمتها هيئة الأركان في وزارة الدفاع في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بانغي. ولذلك

---

* ينبغي الإشارة إلى أن مجموع الأسلحة الثقيلة هو ١٢٧ بدلا من ١٠٧ على عكس ما جاء في التقرير الأول. وهذا يفسر انخفاض النسبة المئوية للأسلحة المستردة، بينما تم تحقيق تقدم طفيف في هذه العملية في الفترة الواقعة بين التقريرين.

** ينبغي الإشارة إلى أنه تم إجراء تصحيحات مختلفة على العدد الإجمالي للأسلحة الخفيفة وذلك بعد مراجعة عدد الأسلحة الخفيفة التي خطفها المتمردون السابقون من مخازن الدولة.

فإن اللجنة الدولية للمتابعة، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، قامت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ بتشكيل لجنة مخصصة لوضع ترتيب مفيد لهذه التوصيات ووضع جدول زمني لتنفيذها، مع تحديد ما يمكن تطبيقه على المدى القصير والمتوسط والطويل وفقا لحساسية المجالات التي تمسها هذه التوصيات، ولا سيما وفقا للموارد المالية التي يمكن تعبئتها. وقد تم بالفعل إحالة نتائج أعمال اللجنة المخصصة برئاسة زعيم من المعارضة، اللواء تيموتي ماليندوما، وهو رئيس وزراء سابق، إلى اللجنة الدولية للمتابعة في وزارة الدفاع الوطني لاستخدامها على مختلف المستويات.

وبما أن اللجنة الدولية للمتابعة ليست إلا هيئة وساطة، ينبغي أن تمتثل إلى القرارات التي تتخذها في هذا الصدد سلطات افريقيا الوسطى المختصة، على أن تكون مستعدة لكي تؤدي دور الحكم عند الضرورة. وسترد في التقارير القادمة النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

حالة رؤساء الدولة السابقين

١٦ - أعدت الحكومة مشروع قانون منقح لعرضه على الجمعية الوطنية في جلستها القادمة التي ستعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وما زالت اللجنة الدولية للمتابعة تعتقد أن حل هذه المشكلة سيؤثر تأثيرا نفسيا إيجابيا على المستفيدين وأنصارهم كما كان الحال في عدد من البلدان الأفريقية ذات النظام الديمقراطي.

تعليق مراجعة البرلمان للحسابات

١٧ - تطالب اتفاقات بانغي بـ "تعليق التنفيذ القضائي للتقرير البرلماني عن مراجعة الحسابات" الموجه ضد المسؤولين المزعومين عن اختلاسات الأموال العامة أثناء النظام السابق لأنه كان من المفهوم أن مراجعة الحسابات تمت بطريقة "منتقاة" للغاية، وأن المشاكل التي خلقتها أكثر من المشاكل التي حلتها. واقترحت اللجنة الدولية للمتابعة، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، تعليق مراجعة البرلمان للحسابات رسميا، وذلك لإعادة الهدوء إلى النفوس.

ومن المفهوم بصفة عامة أن هذا التعليق سيتم حتما في إطار الجلسة القادمة للجمعية الوطنية.

المصالحة الوطنية

١٨ - تشكل كل نقطة من النقاط المعالجة أعلاه مراحل متعددة على المسار الذي سيؤدي إلى المصالحة الوطنية. وهذه النقطة تتعلق بالمرحلة النهائية لهذه العملية العظيمة.

تقوم بالفعل اللجنة الدولية للمتابعة، بتأييد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد حلقات دراسية وندوات وغير ذلك من لقاءات التوعية التي ستعقد في مرحلة أولى على مستوى الأقاليم وتستهدف فئات بعينها (النقابات، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب إلخ)، وفي مرحلة ثانية على مستوى وطني، في شكل مؤتمر للمصالحة الوطنية كما أوصت بذلك اتفاقات بانغي.

ولذلك تعمل اللجنة الدولية للمتابعة بالتعاون الوثيق مع وزير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، ورئيس اللجنة التقنية للتوعية، تحت رعاية رئيس الوزراء. وسمح الاجتماع الأسبوعي الأخير المعقود في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ بتقييم تكلفة كل من الأنشطة وتحديد المصادر الممكنة للتمويل.

١٩ - وفي إطار إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، طلبت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أموالا وحصلت عليها، وذلك للمساعدة على عودة الجنود إلى الحياة المدنية إذا كانوا يرغبون في مغادرة الخدمة العسكرية.

وطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع "تسريح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادتها إلى الحالة المدنية وإعادة إدماجها في المجتمع" مما سمح بتخفيض تكاليف القوات المسلحة وتسهيل إعادة تشكيلها.

وباب المساهمة في هذا الصندوق، الذي تقدر مبالغه في الأصل بمليوني (٢) دولار من دولارات الولايات المتحدة، مفتوح لكي تساهم فيه جميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية.

وسيبدأ العمل في هذا المشروع اعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٢٠ - ظلت اللجنة الدولية للمتابعة، في إطار ولايتها، على اتصال بمختلف سلطات أفريقيا الوسطى للعمل على تنفيذ جميع بنود اتفاقات بانغي. وتجري في هذا السياق استشارتها بصورة مستمرة من قبل رئيس الجمهورية رئيس الدولة ورئيس الوزراء رئيس الحكومة والجمعية الوطنية بصدد العديد من المسائل المتعلقة بظروف معيشة الشعب في أفريقيا الوسطى.

٢١ - واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي عندما تعمل باسم البعثة أو باسمها الشخصي تكون على علاقة سليمة مع المنظمات الدولية وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارات الأجنبية الموجودة في بانغي للحصول على دعمها الدبلوماسي والمالي والمادي لعمل الوساطة التي تضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استقبل رئيس الجمهورية اللجنة الدولية للمتابعة ثلاث مرات للتباحث بشأن مسائل تهم على وجه الخصوص إعادة تشكيل "حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية"، واستعادة الأسلحة التي يتداولها السكان المدنيون واتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الانفراج وتوطيد السلام.

٢٣ - واجتمعت اللجنة الدولية للمتابعة مع عدة مسؤولين سياسيين سواء منهم مسؤولو الأغلبية الرئاسية أو مسؤولو المعارضة وذلك لتذليل الصعاب التي تعترض سبيل المصالحة الوطنية.

نشر القوة

٢٤ - وتجدر بالإشارة أنه بناء على طلب من الوسيط، اللواء أمادو توماني توري، وبعد موافقة "مؤتمر الحوار والتشاور" المعقود في بانغي من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قرر رؤساء دول غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد إرسال قوة مشتركة بين الدول الأفريقية وبدعم سوقي من فرنسا. وأطلق على هذه القوة اسم بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وهي تضم قوات من غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد، البلدان الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة وقوات من السنغال وتوغو إذ قرر الرئيسان عبده ديوف وياسينغبي اياديما الإسهام في هذا العمل التضامني الأفريقي.

٢٥ - وقد نظمت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموجب الولاية المنوطة بها من قبل رؤساء الدول المعنيين (انظر الوثيقة S/1997/561) وهذه الأنشطة متعددة ومعقدة ويومية وتتلخص في أعمال تهدف إلى تفادي المواجهات بين القوتين الأساسيتين الحاليتين في البلد وهما القوات الموالية من أفراد القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى والمتمردين السابقين.

٢٦ - وتنتشر البعثة في كافة أطراف مدينة بانغي، وترصد مجموع أحياء عاصمة أفريقيا الوسطى بالإشراف على عشرين (٢٠) مركز مراقبة والقيام بدوريات كل ليلة في كل مقاطعة من مقاطعات المدينة الثمان.

٢٧ - وتتكون قوة بعثة البلدان الأفريقية الحالية من ٦ وحدات يبلغ عددها ٧٩٦ شخصا (ضباط وصف ضباط وجنود) موزعة على النحو التالي:

بوركينا فاصو	١١٤
مالي	١١٣
السنغال	١٥٣
توغو	١٢٠
غابون	١٤٩
تشاد	١٤٧

وترد في المرفق خريطة بمواقع انتشار بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

وأدمجت في القوة وحدة فرنسية لقيادة الدعم السوقي وقوامها ٨٨ رجلا.

ووضعت تحت تصرف البعثة مفرزة فرنسية للربط والمساعدة قوامها ٣٩ رجلا.

٢٨ - ونظرا لانتشار عمليات قطع الطرق على نطاق كبير مع المشاركة السلبية أو الإيجابية للمتمردين السابقين فقد اتسعت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموافقة الأطراف المشاركة لتشمل عمليات حفظ الأمن في مختلف الأحياء.

وتشترك بعثة البلدان الأفريقية منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ وعلى أساس توافق الآراء، في دوريات مشتركة للأمن تتكون مما يقارب ١٢٠ فردا من أفراد البعثة والقوات الموالية وقوات المتمردين السابقين، في جميع أنحاء مدينة بانغي.

٢٩ - وباعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع التحرك في كل الأماكن منذ انسحاب العناصر الفرنسية للمساعدة التنفيذية، يطلب من البعثة بانتظام في جميع الأحياء أن تقوم بعمليات إجلاء طبي في اتجاه المراكز الاستشفائية أو أن تتدخل استجابة للعديد من النداءات التي يوجهها ضحايا شتى أصناف الاعتداءات.

٣٠ - وفي الوقت الحالي، تقوم البعثة بحفظ الأمن ومرافقة قوافل التموين بالوقود والمواد الأساسية الموجهة لتزويد محطات وقود شركة بتروكا PETROCA، الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات النفطية، انطلاقا من مركز التخزين في كولونغو الواقعة في منطقة كان يسيطر عليها سابقا المتمردون السابقون.

٣١ - والبعثة قوة محايدة ونزيهة قد عاونت إلى حد بعيد منذ وصولها إلى بانغي في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ في إيجاد مناخ من الأمن ازداد رسوخا على مر الأيام والأسابيع والشهور.

وقد توصلت في اعقاب العديد من عمليات الردع والرد على الاستفزازات الصارخة إلى احتواء عمليات قطع الطرق والهجمات المسلحة وغيرها من عمليات السطو المسلح التي كانت تشيع الرعب في مدينة بانغي وفي داخل البلد.

٣٢ - وهذا يعني أن البعثة قد بذلت جهدها لإتمام عمل مختلف خدمات الأمن التي أضعفها التمرد.

ومن خلال أعمال البعثة في مجال الأمن خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٧، يمكن استخلاص النتائج التالية:

<u>حصيلة محاضر المعاينات</u>

- ٥ جرائم قتل،
- ١٦ حالة من حالات الهجمات المسلحة،
- الاتجار بالمخدرات،

- سرقة النقود،
- حالة واحدة من حالات الاغتصاب المقرون بأخذ رهينة،
- سرقة أشياء مختلفة: آلات تسجيل ومختلف الأموال المادية.

حصيلة دوريات آب/أغسطس ١٩٩٧

- القبض على مجرمين اثنين من مرتكبي جرائم القتل،
- القبض على ٣٠ لصا،
- القبض على تاجري مخدرات بحوزتهما ١٢ كيلوغراما من القنب الهندي،
- استعادة ٣ مركبات مسروقة وإرجاعها إلى أصحابها.

الأسلحة المستعادة خلال الدوريات

- ٤ قطع من طراز AK،
- قطعتان من طراز PA،
- رشاش واحد من طراز MAT 49،
- قطعة واحدة من طراز S.A.R. STEN،
- ٢٥٧ خرطوشة من العيار الصغير.

٣٣ - وتحصل البعثة على دعم سوقي من المصادر التالية:

(أ) الدول المشاركة: تكفل كل دولة لديها قوات في بانغي، دفع مرتبات هذه القوات (ضباط وصف ضباط وجنود) بانتظام وتوفير الأسلحة لها؛

(ب) فرنسا: قبلت فرنسا، وهي تضطلع بدور المراقب لاتفاقات بانغي، توفير الدعم السوقي لمختلف الوحدات على النحو التالي:

- سداد النفقات الشاملة للأغذية والنفقات اليومية لأفراد القوة بالمعدلات المعمول بها بالنسبة للعسكريين في أفريقيا الوسطى؛
- سداد إيجار مساكن الأفراد والقيادة؛
- إتاحة قاطرات تعبوية ودعم للقوات؛
- توفير الوقود والصيانة للمركبات؛
- توفير المعدات المكتبية.

ومن غير الممكن إجراء تقييم شامل لتكلفة نشر بعثة البلدان الأفريقية في بانغي إلا بعد انتهائها. بيد أن إجمالي تكلفة المعدات السوقية التي قدمتها فرنسا للبعثة يصل إلى حوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ فرنك أفريقي شهريا أي حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ دولار؛

(ج) حكومة أفريقيا الوسطى: قدمت مركبات لاستعمال أفراد القيادة؛

(د) منظمة الوحدة الأفريقية: قدمت مساهمة استثنائية بلغت ٠٠٠ ٤٠ دولار في شهر آذار/مارس ١٩٩٧ على سبيل المساعدة لمختلف الوحدات. كما قدمت مساهمة استثنائية بلغت ٠٠٠ ٦٠ دولار إلى اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة.

٣٤ - وفي أثناء مختلف العمليات التي اضطلعت بها بعثة البلدان الأفريقية وبخاصة في الاشتباكات التي جرت في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس و ٢٠ إلى ٢٦ حزيران/يونيه منيت البعثة بالخسائر التالية:

- ٦ قتلى (٣ جنود من تشاد وجنديان من غابون وجندي من السنغال)؛

- ٢٠ جريحا (١٣ جنديا من تشاد و ٥ جنود من السنغال وجندي من مالي وجندي من غابون).

استنتاجات

٣٥ - إن التجربة التي تمر بها حاليا الأزمة التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى تعد تجربة من نوع خاص تثير الحماس، لا سيما أنها غير مسبوقة بأي واحدة أخرى من نوعها.

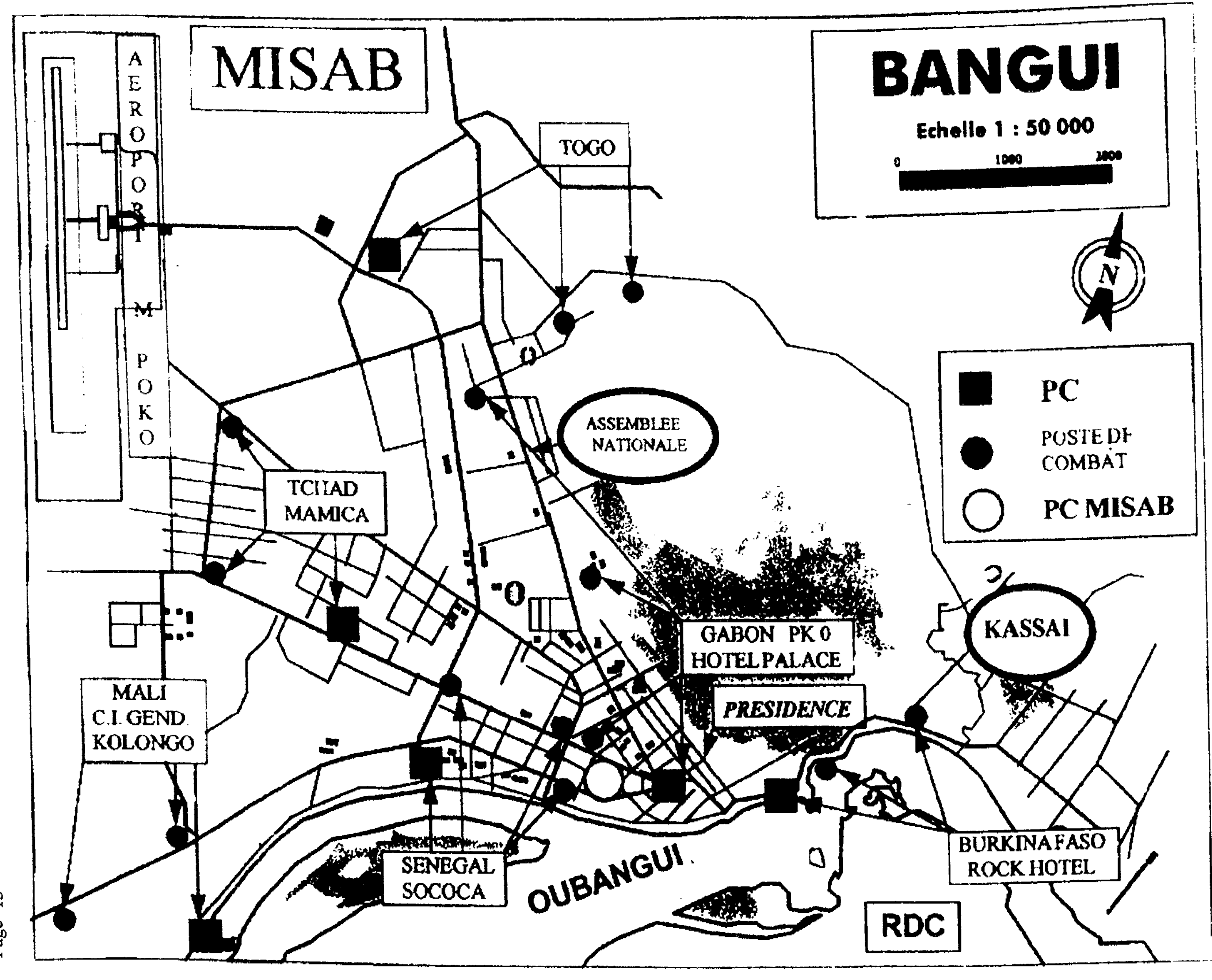
إن الوساطة الأفريقية في بانغي مع ما تضمنته من أوجه نجاح وضعف تعطي فكرة عما بوسع البلدان الأفريقية عمله لتسوية المنازعات الداخلية في هذه القارة. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن ضعف الوسائل الخاصة بهذه البلدان يجعل من الضروري حصولها من المجتمع الدولي على دعم سوقي مماثل لما تقدمه فرنسا لبعثة البلدان الأفريقية، والذي ما زال مجاله مفتوحا لمساهمة جميع الدول الأخرى.

٣٦ - إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي أشادت به الفئة السياسية في أفريقيا الوسطى وأفريقيا بأسرها والمجتمع الدولي إنما هو اعتراف بالدور المفيد الذي تضطلع به بعثة البلدان الأفريقية بالتعاون مع اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي.

٣٧ - ويبدو قرار مجلس الأمن ١١٢٥ (١٩٩٧) في نظر شعب أفريقيا الوسطى عامة والطبقة السياسية، بجميع اتجاهاتها خاصة، كقوة حفازة تعمل على تعجيل المسيرة نحو المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

ويسود في بانغي انطباع بحلول حقبة جديدة، حقبة العودة التدريجية للثقة واستئناف الأنشطة في جميع المجالات.

بانغي، في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧


MISAB
AEROPORT M'POKO
BANGUI
Echelle 1 : 50 000
0
1000
2000
N
TOGO
PC
POSTE DE
COMBAT
PC MISAB
ASSEMBLEE
NATIONALE
TCHAD
MAMICA
GABON PK 0
HOTEL PALACE
PRESIDENCE
KASSAI
MALI
C.I. GEND.
KOLONGO
BURKINA FASO
ROCK HOTEL
SENEGAL
SOCOCA
OUBANGUI
RDC
